

«**تاريخ المسألة**»

لم تكن مسألة الأصالة والمعاصرة في الاجتهادات الفكرية والتشريعية في الإسلام مسألة حديثة الولادة بقطع النظر عن طبيعة العنوان والاصطلاح المتخذ للتعبير عنها.

اننا قد نجد بعض إفرازاتها في زمن الرسول الأكرم ﷺ وما بعده مباشرة حينما ظهرت العديد من الاجتهادات الشخصية في مقابل حكم الرسول وقوله ﷺ ، ولم تلبس تلك الاجتهادات الشخصية ثوب الرأي الذاتي وإنما طرحت على أساس الملازمة للواقع والانسجام معه وهذا هو ما يصطلح عليه اليوم بـ (العصرنة) أو (المعاصرة).

ان هذا اللون من الاجتهادات في قرارات ذات طابع سياسي أو تشريعي في مقابل حكم القرآن أو نص الرسول الأكرم ﷺ ربما لم تكن - في مظهرها كما قد يفسرها بعض- على أساس التنكر للأصالة ورفض الشرع، وإنما طرحت على أساس حق التعديل والتصرف بحكم الشرع تبعاً لظروف الواقع المعاصر، بمعنى تقديم عنصر (المعاصرة) على عنصر (الأصالة) وحينما تحدث رسول الله ﷺ قائلاً "حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة " كان ذلك تعبيراً عن ضرورة التزام عنصر الأصالة وعدم السماح بمديد التلاعب بالأحكام الشرعية.

ولكن الإمام علي عليه حينما عرضت عليه البيعة بعد وفاة عمر بن الخطاب الخليفة الثاني على ان يعمل بكتاب الله وسنة رسوله ويسير بسيرة الشيخين رفض ذلك وقال: "تبايعوني على كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد رأيي " وكأنه أراد التأكيد على عنصري الأصالة والمعاصرة معاً، حيث يعبر اجتهاد الرأي عن عنصر المعاصرة كما يخضع إلى عنصر الأصالة التزاماً بالكتاب والسنة.

«**تعريف الاصطلاح**»

و قد يكون مفيداً أن تحدد بدقة ماذا يقصد بمصطلح "الأصالة " و"المعاصرة"؟

الأصالة من "الأصل " ويقصد بها ارتباط الشيء بأصله، وعدم انحرافه عنه.

المعاصرة من "العصر" ويقصد بها مواكبة الشيء وتناسبه مع مقتضيات العصر ومستجداته.

وعلى ذلك يكون المقصود بالأصالة الإسلامية ارتباط المواقف النظرية أو العملية بالمبادئ والقيم والتشريع الإسلامي وعدم تجاوزها لأي واحد من تلك الأصول.

ويكون المقصود بالمعاصرة الإسلامية هو توافق المواقف الإسلامية سواءً على المستوى العملي أو النظري مع مقتضيات العصر.

عنصران ضروريان

وفقاً لذلك سوف يتأكد أن الأصالة و المعاصرة عنصران حتمييان في الإسلام ولا يمكن رفع اليد عن أي واحد منهما.

ان الإيمان بـ "خاتمية" الإسلام، واعتبار أي تشريع وموقف لا يستند إلى الإسلام هو ضلال وانحراف استناداً إلى الضرورة الإسلامية القائلة "أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً " والقائلة "حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة ".

ان هذا المعتقد الإسلامي سوف يوصد الباب أمام شرعية أي تصرف وتجاوز لما جاء في الأصول الإسلامية ويعتبر ذلك جاهلياً وضللاً " وهل بعد الحق إلا الضلال ".

وإذا كان الإسلام هو الدين الخاتم، فلابد أن تكون أحكامه وشرائعه منسجمة مع كل العصور، وقابلة لاستيعاب كل المستجدات.

وإذا كانت طبيعة المجتمع الذي نزلت به الرسالة الاسلامية قد فرضت لغةً خاصة في التخاطب، وحلولاً لنمط خاص من المشاكل الحياتية فإن على فقهاء الاسلام أن يكتشفوا جوهر الحلول والنظريات الإسلامية التي تتمكّن من معالجة قضايا العصر، وتخاطب ابناءه باللغة المناسبة وهو ما يصطلح عليه بـ (المعاصرة) أو "العصرنة ".

ان التوفيق بين الأصالة من ناحية والمعاصرة من ناحية ثانية هي مسألة في غاية الأهمية، وربما تكون عملية في شيء من التعقيد والصعوبة، إلا انها على كل الاحوال ضرورة يجب أن يتوقّر لها فقهاء الإسلام.

«**اتجاهان**»

ولقد شهد التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر اتجاهين في المسألة: الاتجاه الأول يتمسك بالاصالة على حساب المعاصرة، متمسباً بشيء كثير من (التحجر)، ومتبعداً عن متطلبات الواقع الإنساني المتجدد في احواله ومشكلاته واساليبه.

في ضوء هذا الاتجاه اُغلق باب الاجتهاد، واطيح بالعقل باعتباره أساساً في فهم الشريعة ومعارفها واحكامها، واصبح هذا الاتجاه في مواجهة التحديات والمستجدات كمن يدخل ساحة الحرب بأسلحة تقليدية قديمة، الأمر الذي ساعد على نجاح الغزو الثقافي لمجتمعنا، واتهام الفكر الإسلامي بالرجعية وغير ذلك.

وفي مقابل هذا الاتجاه . ولاكثر من سبب . برز اتجاه ثانٍ يتعاطي مع



◀ مقالة/ الجزء الأول

# الأصالة والمعاصرة في نظرية أهل البيت عليهم السلام

◀ السيد صدر الدين القبانجي

الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها

قضية المعاصرة ولكن على حساب الأصالة، وبشيء كثير من (التحلل).

هذا الاتجاه اعتبر "الرأي الشخصي " أصلاً في فهم القرآن، واكتشاف العلوم الإسلامية.

وقد نجد هذا الاتجاه في ظرفنا المعاصر تحت عنوان " تعدد القراءات " حيث يرفض وجود ثوابت للحق، وأصول مقررة في اكتشافه كما سنقف عند ذلك في فصل لاحق باذن الله تعالى.

«**نظرية أهل البيت عليهم السلام**»

لقد بذل الأئمة من أهل البيت عليهم السلام جهداً واسعاً في تأسيس الاتجاه الصحيح للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، واستعدوا من أجل هذا التأسيس لتحمل نتائج مزة كلفتهم أحياناً عزلاً سياسياً، وحصاراً فكرياً، وخاصاً من أجل هذا التأسيس أيضاً مواجهات مع الحكام مزة ومع التيارات الفكرية مرة أخرى، ولكن أهمية المسألة ودورها في الحفاظ على الإسلام هي التي جعلتهم على استعداد لدفع كل الضرائب اللازمة للأمر.

ان "التحجر " يعني انحسار الإسلام و اخفاقه وتحوّله على مر السنين إلى مجرد تراث تاريخي يستحق أن يوضع في المتاحف.

كما أن " التحلل " والاسفاف في العصرنة على حساب الأصالة هو الآخر

يؤدى الى تشبّد الإسلام تدريجياً حتّى لا يبقى منه الا اسمه.

إن تصلّب الأئمة الأطهار عليهم السلام في مسألة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة والتمسك بالعنصرين معاً كان ناشئاً من اعتبار هذه المسألة مسألة حياتية ومصيرية للإسلام وإن اي خطأ فيها من هذا الجانب أو ذاك سيؤدى الى نهاية الإسلام.

ولعل مقولة الإمام علي عليه السلام " قسم ظهري اثنان عالم مهتك و جاهل متنسك " تحمل في بعض دلالاتها الإشارة إلى هذين الخطيرين " التحجر " و " التحلّل "

حيث "يتحلل " العالم المهتك حينما يبتعد عن الأصالة الإسلامية ويعمل برأيه واجتهاده الشخصي بهدف التواءم مع مقتضيات العصر.

وحيث "يتحجر " الجاهل المتنسك حينما يلتزم بالشريعة بطريقة حرفية بعيدة عفا هو جوهر الشريعة، وسعتها، ومعالجاتها الشاملة لكل مشاكل العصر.

اننا نستطيع ان نجمل نظرية أهل البيت عليهم السلام في مسألة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة بعدة نقاط.

**النقطة الأولى:** شمولية الشريعة حيث تؤكد نظرية أهل البيت عليهم السلام ان كل الوقائع البشرية وفي مختلف المجالات والمستويات الفردية

والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية والعبادية... ان كل الوقائع البشرية لها حكم من الشارع المقدس، حيث لا نجد في الشريعة الإسلامية اي فراغ على مستوى التشريع، وعلى مدى الازمنة والعصور.

وفي هذا المجال نقرأ نصوصاً عديدة للأئمة من أهل البيت عليهم السلام تقول "ما من واقعةٍ إلا والله فيها حكم حتى أرش الخدش " ويبدو لمن يراجع هذه الاحاديث المتعددة وطريقة عرضها للمسألة انها كانت بصدد

مواجهة بدايات فكر خاطيء يزعم ان هناك فراغاً في التشريع الالهي يدعونا ويضطرنا للعمل باجتهاداتنا الشخصية من أجل مء ذلك الفراغ.

ان نظرية أهل البيت عليهم السلام تؤكد بشكل قاطع وحامم أنه لا يوجد أى فراغ في الشريعة الإسلامية، ولعل هذا هو ما كان يشير إليه رسول الله ﷺ بالقول:

"إنه والله ما من عمل يقربكم من الجنة إلا وقد نبأكم به وأمركم به، وما من عمل يقرّبكم من النار إلا وقد نبأكم به ونهيتكم عنه " تحف العقول.

وإذا كان ثمة حديث عن وجود "منطقة فراغ " في التشريع متروكه إلى الفقهاء وأولي الأمر فإن ذلك ليس في دائرة اصل التشريع وإنما في دائرة التطبيقات التي تخضع لعناوين متحركة حيث يكون دور الفقهاء وولاة الأمر وأهل الحل والعقد هو التأكد من مصداقية ذلك الواقع المدروس لأي واحد من العناوين ليشمله حكمه الثابت في الشريعة.

ان روايات أهل البيت عليهم السلام تؤكد شمولية الإسلام لكل الوقائع انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمةً

وبشرى للمسلمين ﴾ (النحل: ٨٩) وهنا يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وهو يتحدث عن القرآن:

"إلا أن فيه علم ما يأتى والحديث عن الماضي، ودواء دانكم، ونظم ما بينكم " نهج البلاغة / ج ١٥٨.

وبطبيعة الحال فإن هذه الشمولية لا تعنى بالضرورة أن كل القضايا التفصيلية والجزئية مذكورة في القرآن بعنوانها الخاص، وإنما تعنى ان التشريع الإسلامي في مجموع أحكامه الجزئية وقواعده الكلية وملاكماته التشريعية مستوعب لكل المستجدات بحيث يقدم لها الحكم الشرعي دونما حاجة إلى تقديم رؤى شخصية واستخدام قواعد وقياسات من خارج دائرة الشرع الاسلامي.

**النقطة الثانية:ثبات الشريعة**

بمعنى أن الدين الاسلامى لفا كان هو الدين الخاتم وهو لا يتغيّر على

◀ مقالة

# الثابت والمتغير في الحداثة والكلام والفقه

◀ السيد علي الحسيني

◀ الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها

إشكالية أصولية، وهو أيضاً شبهة كلامية؛ نظراً لاختلاف المجالين في الهدف والغاية.

أ(المنظور العدائي للثبات والمتغير:

اختلفت الأنظار حيال مسألة: الثابت والمتغير على طرفين، ووسط، فالحدائث لا تؤمن بالثبات مطلقاً، والمنحى الإسلامي التقليدي لا يرضى بالتغير مطلقاً، وبينهما تقع رؤى لمفكرين وعلماء مجددين.

والحدائثة موقف فكري بالدرجة الأولى، إطاره الفكري يضم ثلاثة أسس رئيسة: العقلانية، والفردانية، والتطور، وهي غير التحديث (التطور المادي والاقتصادي والصناعي..)، والتقابل بينهما كما البناء التحتي و الفوقي في الماركسية...، وتهتم الحدائثة الدين في ضوء أسسها،

مر العصور والدهور فان احكام الشريعة الإسلامية هي احكام مطلقة من حيث الزمان والمكان فهي ثابتة لا تتغيّر، لان التغيّرات التي تطال الواقع الاجتماعي للانسان هي تغيّرات على مستوى المظاهر الحياتية أما واقع المشكلات والحاجات البشرية فهو ثابت لا يتغيّر وقد نزلت الشريعة الإسلامية من عند الله تعالى لمعالجة ذلك الواقع وهو واحد مهما تغيّرت الاشكال.

وهكذا القرآن الكريم فانه يقدّم معالجات وحلول ومناهج منسجمة تماماً مع واقع الحاجات البشريّة التي لا تتغيّر مهما تغيّرت اشكالها.

يقول الإمام الصادق عليه السلام: "لو أن الآيّة اذا نزلت في قوم ثم مات اولئك ماتت الآيّة ما بقي من القرآن شيء ولكن القرآن يجري اوله على آخره ما دامت السماوات والأرض " البيان / السيد الخوئي.

في ضوء هذه النقطة فان عملية "العصرنة " يجب أن لا تمتس الاحكام الثابتة في الشريعة وانما يجب أن تتم وفقاً لتلك الاحكام والمناهج، وسوف يكون مرفوضاً التفكير بان تغير مقتضيات العصر يفرض تغييراً فيأحكام الشريعة.

**النقطة الثالثة:وجود القيم على الشريعة**

من الذي له حق التعبير عن الإسلام؟

ومن هو الذي يمثل الفكر والرؤية الإسلامية الصحيحة؟

وهل هناك شخص أو جهاز خاص يعتبر هو المرجع في هذه المسألة أم أن القضية تخضع لاجتهادات مفتوحة لا تخضع لأيية معينة؟

الحقيقة ان هذه المسألة في غاية الأهمية، وقد ناضل الأئمة من أهل البيت عليهم السلام واتباعهم من أجلها نضالاً كبيراً.

هذه المسألة هي مسألة "الامامة الفكرية " التي تكون هي المرجع النهائي لتقويم كل ما يعرض من نتاج أدبي يتحدث عن الإسلام في شتى مجالاته.

لمن هذه الامامة الفكرية بعد رسول الله ﷺ، والى يومنا هذا؟

بالاتفاق فان الامامة الفكرية بالأصل هي للقرآن وسنة الرسول ﷺ، لكن المشكلة ان القرآن يحتاج إلى من ينطق عنه، ويشرح مقاصده، ويستوعب جميع ما جاء فيه فمن هو ذلك؟

وسنة الرسول ﷺ قد تصرف فيها الوضاعون والكذابة كما تنبأ بذلك رسول الله ﷺ قائلاً "سيكثر على الكذابة " فمن هو المنيع الصافي الذي نستقي منه هذه الستة؟

واليوم وبعد تقادم العصور، وتطور العلوم، من هو المرجع الفكري الذي يمتلك حق التعبير عن الإسلام واحكامه ونظرياته؟

نظرية أهل البيت عليهم السلام أدّدت ان المرجعية الفكرية القيمة على الإسلام بعد رسول الله ﷺ هي للأئمة المعصومين الاثني عشر من أهل بيت النبوة عليهم السلام والمرجعية الفكرية من بعدهم وفي عصر غيبتهم هي للفقهاء العدول.

هذه النظرية هي التي لحّصها الحديث الشريف الوارد عن الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه القائل " أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وانا حجة الله ".

ان اصطلاح "رواة حديثنا " يساوي ما نصلطح عليه بعبارة "الفقهاء " واصطلاح "حجة الله " يعنى الامامة والزعامة والمرجعية الشرعية.

ان مدرسة أهل البيت عليهم السلام قد حلت مشكلة الفراغ في الزعامة الفكرية بعد رسول الله ﷺ وبعد الأئمة المعصومين عليهم السلام وإلى الابد.

فالأئمة من أهل البيت عليهم السلام هم "حجج الله على خلقه، وامناء الرحمن، وابواب الايمان " وعندهم ما نزلت به رسله، وهببط به ملائكته " وهم "الإمام " الذي عناه الله تعالى بقوله "وكل شيء احصيناه في إمام مبين ". والفقهاء العدول من رواة حديثهم، وحملة علومهم هم الامناء على الشريعة "الفقهاء امناء الرسل " والمرجع الديني للناس. وفي ذلك يقول الإمام الحسن العسكري عليه السلام:

" اما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلّدوه ".

ولقد عمل الأئمة من أهل البيت عليهم السلام على ترسيخ هذه النظرية "نظرية الرجوع إلى الفقهاء وقيومومتهم على الفكر والفقه الإسلامي " أيام حياتهم حينما كان يسألهم أتباعهم عن المرجع لأخذ معالم الدين فيؤكدون كما جاء عن الإمام الصادق عليه السلام:

"ان العلماء ورثة الأنبياء، وذلك ان الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإتما أورثوا احاديث من أحاديثهم فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ خطأ وأفرأ، فانظروا علمكم هذا عمن تأخذونه؟ فإن فينا أهل البيت في كل خلف عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين ".

والملاحظ في نظرية أهل البيت عليهم السلام ، أنها تضع هؤلاء الفقهاء مرجعاً للفكر الإسلامي ليس فقط في مقابل التيارات الكافرة وإنما في مقابل الاتجاهات المنحرفة، والتأويلات الباطلة التي تحدث في داخل الدائرة الإسلامية نفسها وعلى أيدي رجال يضعون أنفسهم موضع المرجعية الفكرية للدين.

المصدر: مجلة آفاق الحضارة الاسلامية العدد ١٠

فدعوا لعقلنته، وأن يكون شأناً شخصياً بين الإنسان

وربه، وعلاوة لعنصر التغير والاستجابة للمتغيرات.

ومن هذا المنطلق، ترفض الحدائثة الدين الذي ينظر لله كغاية، وللإنسان بوصفه عبداً مكلفاً، وللآخرة كمسعى

نهائي ينبغي حضوره في حياة الكائن البشري، والأهم الآن هو رفضها لعنصر الثبات في الدين، ففي المقابل،

وانطلاقاً من تلك الأسس، تؤمن الحدائثة بأصالة الإنسان بدلاً عن الله، وتضع الدنيا موضع الآخرة، كما وتنطلق من التطور العام في الحياة و التغير الماطر لكل شيء لصالح الإنسان؛ ضمن ذلك -طبعاً- الدين، نعم، تستثني بعض توجهات الحدائثة من مقصلة النسبية: القيم الأخلاقية، و المقاصد العليا كالعدل، والعقائد الكبرى كالتوحيد والنبوة، وتخص المنظومة التشريعية بالتغير والتطور.!

**ب) الثابت والمتغير في الكلام:**

إنّ الإيمان بختم النبوة و انقطاع الوحي، يعني تناهي مصادر ونصوص التشريع(القرآن والسنة) وثباتها بلا زيادة ولا نقصان، الأمر الذي يوّد فجوة مع الحاجات الصاعدة والمتزايدة المفروضة بحكم تجدد الحياة والحدائثة وموقف فكري بالدرجة الأولى، إطاره الفكري المحدود للامحدود، والجمع والتوليف بين الماضي والحاضر، وتجسير العلاقة بين القديم والجديد، الأصالة والتجديد، هو إذن، سؤال الثابت والمتغير!

تابع الصفحة التالية ▶